

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 387 لسنة
1989 م بإنشاء شركات للتسويق المحلى
في البلديات

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 6
السنة الثامنة والعشرون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرق الموقع :

<http://cfe2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (387) لسنة 1989 م
بإنشاء شركات التسويق المحلى فى البلديات

اللجنة الشعبية العامة ،،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية فى دور انعقادها العادى
الثالث لسنة 1988م المصاغة فى مؤتمر الشعب العام فى دور انعقاده العادى
(الخامس عشر) لعام 1989 م .

وبعد الاطلاع على القانون التجارى الليبى وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم (65) لسنة 1970 م بتقرير بعض الاحكام الخاصة
بالتجار والشركات التجارية والاشراف عليها ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة
له ،

وعلى القانون رقم 79 لسنة 75 بشأن ديوان المحاسبة ،
وعلى القانون رقم 13 لسنة 1981 م بشأن اللجان الشعبية وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم 15 لسنة 1981 م بشأن نظام المرتبات للعاملين
الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،
وعلى القانون رقم 9 لسنة 1984م بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية ،
وعلى قرار الامانة العامة للمؤتمر الشعب العام رقم 3 لسنة 79 م بشأن
الاختصاصات المسندة للامانة العامة لمؤتمر الشعب العام والتي كانت مقرررة
لمجلس قيادة الثورة ،

وعلى اللائحة المالية للمنشات ،
وعلى اللائحة الادارية للشركات والمنشات المملوكة للمجتمع ،
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر فى 15 ربيع الاول 1398 و . ر
الموافق 12 النوار 1989 م بشأن الشركة الوطنية للاسواق ،
وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة
الخارجية ،

وعلى اجتماع اللجنة الشعبية العامة العادى السابع لعام 1989 م .

« قررت »

مادة (1)

تنشأ - وفقا لاحكام هذا القرار - بدائرة كل بلدية - شركة مساهمة تتمتع

بجنسية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تسمى
(شركة التسويق المحلى لبلدية)

تتبع اللجنة الشعبية للبلدية ، وتمارس نشاطها طبقا للقواعد المعمول بها
فى الشركات التجارية طبقا لاحكام القانون التجارى والقانون رقم (65) لسنة
1970 م المشار اليهما .

مادة (2)

يكون مركز الشركة الرئيسى فى المدينة التى يقع بها مقر البلدية التى تتبعها ،

مادة (3)

تحدد اغراض الشركة بما يلى :-

1 (ادارة الاسواق سواء التى تؤول اليها بموجب احكام هذا القرار أو التى
تنشئها مستقبلا .

ب (اعداد وتجهيز الاسواق بما يلزم لتشغيلها وفق الاساليب الحديثة .
ج (اقتناء مختلف انواع السلع والمواد وتسويقها عبر الاسواق ومراكز
التوزيع وباسعار التكلفة المباشرة والغير مباشرة مضافا اليها هامش
التوزيع الذى يصدر بتحديد قرار عن اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد
والتجارة الخارجية بما يكفل لها تحقيق عائد اقتصادى ملائم .

وللشركة فى سبيل تحقيق اغراضها القيام بما يلى : -

- 1 - امتلاك الوسائل والمعدات المختلفة التى تمكنها من القيام بعملها .
- 2 - اعداد الخطط والبرامج الكفيلة بتوفير السلع والمواد فى الاسواق من
مصادرها المختلفة .

مادة (4)

تكون مدة الشركة (25) خمس وعشرون سنة ميلادية ، تبدأ من تاريخ
قيدها فى السجل التجارى ، ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من اللجنة الشعبية
العامة .

مادة (5)

يتحدد رأس مال الشركة بصافى قيمة الاصول الثابتة والمنقولة التى تؤول
اليها من مكاتب الشركة الوطنية للاسواق فى البلدية ، ويقسم رأس المال على عدد
من الاسهم تكون متساوية فى القيمة .

مادة (6)

تحل الشركات المنشأة محل المكاتب التي تؤول اليها بموجب احكام هذا القرار فى كل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، على الا تكون مسئولة الا فى حدود ما ال اليها .

مادة (7)

تشكل لجان تقييم تتولى مهمة جرد وتقييم الاصول الثابتة والمنقولة للمكاتب التي تؤول الى شركة التسويق المحلى فى البلدية .
ويصدر بتشكيل اللجان المذكورة وتنظيم عملها قرارات من الشركة الوطنية للاسواق .

مادة (8)

تؤول الى شركة التسويق المحلى فى البلدية المكاتب التابعة للشركة الوطنية للاسواق الواقعة فى نطاق البلدية ،
على أن يعامل كل سوق من الاسواق التابعة للشركة ، كوحدة اقتصادية مستقلة اداريا وماليا .

مادة (9)

تتولى ادارة الشركة لجنة شعبية تشكل وتحدد اختصاصاتها طبقا لاحكام القانون رقم (13) لسنة 1981 م بشأن اللجان الشعبية المشار اليه .

مادة (10)

للجنة الشعبية للشركة اعادة تقييم الاسواق ومراكز التوزيع التي تؤول اليها من حيث جدواها الاقتصادية ، وقدرتها الاستيعابية ، ولها قفل الاسواق ومراكز التوزيع التي لا تحقق عائدا اقتصاديا ، والابقاء على الاسواق النموذجية التي تحقق المستهدف .

مادة (11)

تكون للشركة ميزانية مستقلة تعد وفقا للنظم المحاسبية المعمول بها فى الشركات التجارية ويؤول صافى حساب الشركة بعد استقطاع الاحتياطات وغيرها من المبالغ التي ينص عليها النظام الاساسى للشركة الى خزينة اللجنة الشعبية للبلدية .

مادة (12)

يكون لكل شركة حساب أو اكثر باحد المصارف التجارية العاملة فى الجماهيرية العظمى .

مادة (13)

يتولى الجهاز الشعبى للمتابعة فحص ومراجعة حسابات الشركة وفقا لاحكام القانون رقم (79) لسنة 1975 م المشار اليه .

مادة (14)

ينقل الى شركة التسويق المحلى ، العاملون الحاليون بالمكاتب التى تؤول اليها بموجب احكام هذا القرار ، وذلك بذات اوضاعهم الوظيفية ، على ان تتولى الشركة احالة من ترى الاستغناء عنه من العاملين الى اللجنة الشعبية للبلدية لاعادة تنسيبه .

مادة (15)

يصدر بنموذج النظام الاساسى للشركات المنشأة بموجب احكام هذا القرار قرار من اللجنة الشعبية العامة ببناء على عرض من اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة (16)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى 25 شوال 1398 و . ر

الموافق 30 الماء 1989 م